قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة البحوث والدراسات الاسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

كشف الخفايا عن علل حديث" لا ضرر ولا ضرار" دراسة نقدية حديثية

Unveiling the Hidden Flaws of the Hadith "No Harm, No Reciprocation of Harm": A Critical Hadith Study

أ.م.د .مرفت نواف عبود

الجامعة العراقية/كلية العلوم الاسلامية/ قسم الحديث

Keywords
No Harm and No Reciprocating Harm, Hidden Defects in Hadith, Hadith Criticism, Chains of Transmission, Hadith Studies, Islamic Legal Maxims, Supporting Narrations.

Abstract

This study examines the Hadith “There should be neither harm nor reciprocating harm” through a critical Hadith analysis due to its significant role in Islamic legislation and its connection with one of the major legal maxims in Islamic jurisprudence. The research aims to uncover the hidden defects (‘ilal) related to the chains of transmission and various narrations of the Hadith by collecting its reported versions from primary Hadith sources and analyzing their chains according to the methodologies of Hadith critics. It also investigates the opinions of leading Hadith scholars regarding the reliability of its narrators and transmissions. Furthermore, the study evaluates the authenticity of the Hadith through its collective chains and supporting narrations, highlighting the strengths and weaknesses found within its transmissions and discussing the most prominent critical issues associated with it. The study concludes that although some narrations contain weaknesses or discontinuities, the Hadith is authenticated through its multiple chains and corroborative reports, which has led to its acceptance among the majority of Hadith scholars and jurists. Consequently, it has become a foundational text for numerous legal rulings and jurisprudential maxims. The research also demonstrates the methodological efforts of Hadith critics in distinguishing authentic narrations from weak ones and the impact of such criticism on deriving Islamic legal rulings.

* **Dr. MRVAAT NAWAF ABOUD**

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:
المراجعة:
القبول:٢٠٢٦/٦/١

الكلمات المفتاحية:
لا ضرر ولا ضرار، العلل الحديثية، نقد الحديث، أسانيد الحديث، علم الحديث، القواعد الفقهية، الشواهد والمتابعات.

المستخلص

يتناول هذا البحث حديث «لا ضرر ولا ضرار» بالدراسة النقدية الحديثية، لما لهذا الحديث من أهمية كبيرة في التشريع الإسلامي وارتباطه بإحدى القواعد الفقهية الكبرى. ويهدف البحث إلى الكشف عن العلل الحديثية المتعلقة بأسانيد الحديث وطرقه المختلفة، من خلال جمع رواياته من مصادر السنة، ودراسة أسانيدها دراسة نقدية وفق مناهج المحدثين، مع بيان أقوال الأئمة النقاد في الحكم على رواته ومروياته. كما يسعى البحث إلى بيان مدى صحة الحديث بمجموع طرقه، والكشف عن مواطن القوة والضعف في أسانيده، ومناقشة أبرز الإشكالات الحديثية المتعلقة به. وقد توصل البحث إلى أن الحديث، على الرغم مما ورد في بعض طرقه من ضعف أو انقطاع، يثبت بمجموع طرقه وشواهده، مما جعله محل قبول عند جمهور المحدثين والفقهاء، وأساساً معتمداً في بناء كثير من الأحكام والقواعد الفقهية. ويبرز البحث الجهود النقدية للمحدثين في تمييز صحيح الروايات من سقيمها، وأثر ذلك في تقرير الأحكام الشرعية.

١. المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين،

وبعد:-

يُعدّ علمُ الحديث النبوي الشريف من أدقِّ العلوم الشرعية وأشرفها، لما له من عظيم الصلة بالسنة النبوية التي تُعد المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وقد تميز هذا العلم بمنهج نقدي دقيق اعتنى بدراسة الأسانيد والمتون، وتمييز الصحيح من السقيم، ومن أهم أبوابه وأدقها علم العلل الحديثية الذي يُعنى بكشف الخلل الخفي في الأحاديث مع ظاهر سلامتها

ومن الأحاديث التي كثر فيها الكلام عند المحدثين، وتعددت طرقها، واختلفت أنظار النقاد في بعض رواياتها، حديث النبي ﷺ «لا ضرر ولا ضرار»

وهو حديث عظيم اشتمل على قاعدة شرعية كبرى، دار عليها كثير من أبواب الفقه الإسلامي، إلا أن بعض طرقه لم تخلُ من علل دقيقة، مما

استدعى الوقوف عنده دراسةً وتمحيصًا في ضوء منهج المحدثين في نقد الروايات.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ «كشف الخفايا عن علل حديث لا ضرر ولا ضرار دراسة نقدية حديثية» لتسليط الضوء على علل الحديث وبيان أثرها، ودرجاتها، وكيف تعامل معها أئمة الحديث، مع إبراز منهجهم في الجمع بين الروايات والترجيح بينها ، وبينت في

ذلك:-

أولاً: أهمية البحث:-

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب علمية أبرزها:-

١-الاهمية الحديثية(علم العلل)حيث إن دراسة العلل تُعد من أدق علوم الحديث، ولا يتقنها إلا الأئمة الكبار، وبالتالي فإن دراسة هذا الحديث تكشف جانبًا مهمًا من منهج النقد الحديثي.

٢-مكانة الحديث الفقهية حديث «لا ضرر ولا ضرار» يُعد قاعدة فقهية كبرى، بُنيت عليها أحكام كثيرة في المعاملات والحقوق، مما يجعل دراسة ثبوته وأسانيده ذات أثر مباشر في الاستنباط الفقهي.

٣- اظهار منهج المحدثين في النقد يسهم البحث في بيان دقة علماء الحديث في تتبع الطرق، والكشف عن العلل الخفية، والموازنة بين الروايات.

٤-الربط بين الحديث والفقه يبين البحث العلاقة بين صحة الحديث من جهة الصناعة الحديثية، وبين توظيفه في بناء القواعد الفقهية من جهة أخرى.

٥-الاهمية التطبيقية المعاصرة للقاعدة تطبيقات واسعة في النوازل المعاصرة مثل: الحقوق، والضرر ، والمعاملات المالية، مما يزيد أهمية البحث..

ثانيًا: منهج البحث:-

١-المنهج الاستقرائي:-

استقراء طرق حديث «لا ضرر ولا ضرار» من مصادر السنة الأساسية

وجمع الروايات الواردة في كتب الحديث مثل: الموطأ، مسند أحمد، السنن، وغيرها. تتبع أقوال المحدثين في الحكم على كل طريق.

٢-المنهج التحليلي:-

تحليل أسانيد الحديث وبيان مواضع القوة والضعف فيها

ودراسة العلل الواردة في بعض الروايات وبيان نوعها (انقطاع، إرسال وهم..)

ومقارنة أقوال النقاد في الحكم على الحديث.

٣-المنهج النقدي الحديثي:-

الترجيح بين اقوال العلماء عند الاختلاف.

بيان أثر العلة على صحة الحديث من عدمه

الاعتماد على قواعد المحدثين في التصحيح والتضعيف

فحديث " لا ضرر ولا ضرار" اجتمعت له قوة المعنى ، وتعدد الطرق ، واعتماد العلماء عليه، مع وجود علل يسيرة في بعض اسانيده لا تؤثر في نبوته ، مما يجعله من الاحاديث الجامعة التي استقرت في بناء الفقه الاسلامي .

التمهيد

عدّ حديث النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» من الأحاديث النبوية الجامعة التي احتلت مكانة بارزة في التشريع الإسلامي، إذ تفرعت عنه قاعدة فقهية كبرى يُستدل بها في أبواب واسعة من الفقه، كالمعاملات، والحقوق، والجنايات، والأنكحة، وغيرها من المجالات التي تقوم على دفع الضرر وتحقيق العدالة بين الناس.

ومع هذه المكانة العلمية والفقهية لهذا الحديث، إلا أن النظر الحديثي النقدي أظهر أن طرقه لم تأتِ على نسق واحد من حيث القوة والاتصال، بل ورد من وجوه متعددة فيها الصحيح والحسن والضعيف، كما تباينت أنظار أئمة الحديث في بعض أسانيده من جهة الاتصال والانقطاع، والإرسال، والوهم في بعض الرواة، مما جعله من الأحاديث التي اعتنى بها النقاد عناية دقيقة في باب علل الحديث.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الحديث دراسة نقدية متخصصة، لا من جهة معناه الفقهي فقط، وإنما من جهة صناعة الحديث وعلله الخفية، وذلك بالوقوف على طرقه، وتتبع أسانيده، وجمع أقوال الأئمة فيه، وتحليل مواضع الاختلاف والاضطراب إن وجدت، لمعرفة مدى تأثير تلك العلل على الحكم النهائي للحديث

ويأتي هذا البحث الموسوم بـ «كشف الأستار عن علل حديث لا ضرر ولا ضرار» ليكشف عن الجوانب الخفية في طرق هذا الحديث، ويُبرز منهج المحدثين في التعامل مع الروايات المختلفة، من خلال الجمع بين الطرق، والنظر في القرائن، والترجيح بين الأقوال، وصولًا إلى الحكم العلمي الدقيق الذي ينسجم مع قواعد النقد الحديثي عند الأئمة.

كما يسعى هذا التمهيد إلى بيان أن دراسة العلل في هذا الحديث ليست مجرد دراسة إسنادية نظرية، بل هي تطبيق عملي لمنهج المحدثين في التثبت من السنة النبوية، وإظهار دقة هذا العلم الذي بُني على قواعد صارمة في النقد والتمحيص، حتى لا يُقبل من الأخبار إلا ما ثبتت صحته أو قوي بمجموع طرقه.

وبذلك فإن هذا البحث لا يقتصر على بيان شهرة الحديث واستعمال الفقهاء له، وإنما يتجاوز ذلك إلى كشف بنيته الحديثية، وتحليل علله، وبيان أثرها في الحكم عليه، مما يجعله دراسة تجمع بين النقد الحديثي الدقيق والتأصيل الفقهي العملي.

الفصل الاول: تعريف العنوان

٢.المبحث الاول:- تعريف العلة (لغة واصطلاحا)، وما هي اهمية العلة ، وما اقسامها.

٢.١.المطلب الاول:- تعريف العِلّة لغةً:-

العِلّة في اللغة: المرض أو السبب الذي يتغير به حال الشيء.

العِلّة: المرض، وكلُّ ما شغل الإنسان عن وجهه من مرض أو شغل فهو عِلّة

المرض: ومنه اعتل فهو عليل والحدث: يشغل صاحبه عن حاجته، كان تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول.

العل والعلل الشربة الثانية وقيل الشرب بعد الشرب تباعا يقال (علل) علل بعد نهل وعله يعله إذا أسقاه السقية الثانية وعل نفسه يتعدى ولا يتعدى وعل يعل ويعل كلا وكللا وكلت الإبل تعل ولعل إذا شربت الشربة الثانية. ابن الأعرابي عل الرجل يعل من المرض وعل يعل ويعل من علل الشراب، قال ابن بري وقد يستعمل العلل والنهل في الرضاع كما يستعمل في الورد قال ابن مقبل غزال خلاه تصدى له فترضعه درة أو علال واستعمل انثني من بعد فصلى على النبي كهلا وعلا وعك الإبل[١]

العلة في الاصطلاح[٢]:سبب غامض قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه:

الحديث المعل:-)[٣]هو الحديث الذي اطلع فيه على سبب يقدح في صحته، مع ان ظاهره السلامة منها.

المطلب الثاني: أهمية العلل

١-تبدو أهمية علم العلل من أصل جلي معلوم لطالب الحديث، وهو أنه يشترط لقبول الحديث سلامته من العلة القادحة.

٢-وتبدو هذه الأهمية أيضا من موضوع علم العلل، وهو كشف القوادح الخفية، وإماطة اللثام عن ضعف ما ظاهره القبول، وذلك مهم جدا

٣-كذلك فان من أهمية علم العلل بحث عن أسباب العلة وطرق الكشف عنها، وذلك في بحوث متشعبة دقيقة

١-لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧٣١ هـ) نشر دار مادر بيروت –ط١، بيروت (١٩٩٤) عدد الأجزاء ١٥، ٤٦٧/١١.

٢-مذهل الروي في مختصر علوم الحديث، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق د. محبي الدين بن عبد الرحمن رمضان، نشر –دار الفكر –دمشق، ط٢، (١٤٠٢) عند الأجزاء ١، ١/٥٢ – تدريب الراوي، للسيوطي، ١٦١/١. [٢]

٣- علوم الحديث، لابن صلاح أبو عمر وعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ١٤٣هـ) النشر: مكتبة الفارابي، ط١، (١٩٨٤م) عدد الأجزاء ١، ٥٢/١. [٣]

قال ابن الصلاح: (اعلم أن معرفة علل الحديث من اجل علوم الحديث وأشرفها، وإنما يطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)[١].

قال ابن رجب)[٢]: ففي التصنيف فيه، ونقل ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جدا

٤-إن علم العلل بمعناه الاصطلاحي، الذي يكشف القوادح الخفية هو مىدان عملي الأصول علم الحديث في مجال خفي، تتم به فائدة علم الحديث، إذ يشتمل أنواع القوادح

الظاهرة والخفية.[٣]

٣.٢.المطلب الثالث: أنواع العلة من حيث موضعها وأثرها

تقسم إلى فرعين:-

الفرع الأول / أنواع العلل الواقعة في الإسناد

ويتحقق ذلك بالأنواع الحديثية الآتية الخاصة بالسند:

١-المزيد في متصل الأسانيد.

٢-المرسل الخفي.

٣-المرسل.

٤-المعنعن.[٤]

هذه الأنواع خاصة بالسند، وهناك أحوال لا تحمل مصطلحا معينا، تدخل في عموم العلة والمعل، نذكر منها:

١-وصل مرسل.

٢-ارسال الموصل .

٣-رفع الموقوف.

٤-وقف المرفوع.

٥-جعل التابعي صحابيا.

٦-جعل الصحابي تابعيا.

٧-عدم السماع من ظاهر حالة بغير السماع.[٥]

عدم تمييز حديث المختلط، هل حدث به قبل الاختلاط أو بعد ٨-

مثال العلة الواقعة في الإسناد

حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن أبي ثعلبة الخشني انه قال: (يا رسول الله إنا بأرض أهل الكتاب، أفنأكل في آنيتهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا تأكلوا فيها الا ان لا تجدوا غيرها ، فأغسلوها وكلوا فيها" وفي رواية

٤علوم الحديث، لابن صلاح، ص ٩٠ .

٥شرح علل الحديث، لابن رجب الحنبلي ٤٢/١ .

٦أصول مال الحديث، لنور الدين عتر، ط١، (١٤٢٤ – ٢٠٠٣) ص ١٦-١٧.

٧أصول حال الحديث، لنور الدين عثر، من ٢٢.

مقدمة لابن الصلاحص١١٨ ، نزهة النظر لابن حجر ص١٠٩. [٤]

ا.تدريب الراوي للسيوطي (٢٥٥/١). [٥]

" فان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ،وان لم تجدوا فأغسلوها وكلوا فيها"[١]

هذا حديث إنما هو من طريقين:

طريق أيوب وطريق قتادة إلا أن حماد جمعها وجعلها إسنادا واحدا.

قال احمد :

هذا من قبل حماد، كان حماد لا يقوم على مثال هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادا واحدا وهم يختلفون، فالرجل عندما يجمع بين حديث جماعة ويسوقه واحدا فالظاهر أن لفظهم لم يتفق

فهذه علة في السند لم تقدح فيه ولا في المتن، لذا قال الترمذي: (حسن صحيح).[٢]

الفرع الثاني: أنواع العلل الواقعة في المتن

ويتحقق هذا في الأنواع الآتية في علوم الحديث حيث يكون ظاهرها الصحة وتقع العلة في المتن، وهذه الأنواع مشتركة بين السند والمتن وهي

الشاذ – المنكر – المضطرب – المقلوب – المدرج – المصحف – المحرف .

ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد فان القدح ينتفي عنها

فما وقعت فيه العلة في المتن، واستلزمت القدح في الإسناد: ما يرويه أو بالمعنى الذي أظنه صوابا ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فان ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد.

مثال العلة الواقعة في المتن:

حديث أبي موسى الأشعري مرفوعا: (مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا....) وهو حديث طويل يضرب فيه النبي صلى الله عليه وسلم مثلا للعلم والهدى مع الناس .

وفيه عند البخاري: "وكانت منها أخاذات أمسكت الماء" أي الاراضي التي تحتفظ بالماء هومن الفاظ حديث المثل الطويل المشهور

قال ابن حجر: (قوله: (أخاذات) كذا في رواية أبي ذر بكسر الهمزة والخاء والذال والمعجمتين، وآخره مثناة من فوق، قبلها ألف: جمع، وهي الأرض التي تمسك الماء. وفي رواية غير أبي ذر وكذا في مسلم وغيره (اجادب) بالجيم والدال المهملة، بعدها موحدة، جمع جندب، وهي الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء، فلا اختلاف بين الروايتين

متفق عليه اخرجه صحيح البخاري (كتاب الاطعمة /باب آنية اهل الكتاب)(٤٢٧/٧) رقم :٥٤٧٨. واخرجه صحيح مسلم (كتاب الاشربة /باب جواز آنية اهل الكتاب) (٥٤٣/٣) رقم١٩٣٠. [١]

اخرجه سنن الترمذي (كتاب الاطعمة /باب ماجاء في آنية المشركين)(٤٦١/٤)رقم ١٥٦١. [٢]

فقد اختلف الرواة في لفظ المتن، لكن لم يقدح فيه ولا في السند.[١] .

زيادة الثقة عند الترمذي

من المباحث المرتبطة بالعلل، زيادة الثقة وما وقع فيها من اختلاف بين المحدثين، وقد نص الترمذي في مواضع من جامعه على قبولها، وأحيانا أخرى على ردها، مما يدل على أنه يسلك في هذا المبحث مسلك القرينة لا القاعدة، فيقبلها أحيانا، ويردها أخرى حسب القرائن.

مثال الزيادة التي ردها

قال الترمذي في حديث يرويه: همام، عن منصور، وبكر الكوفي، وزياد وسفيان عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه قال (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة)[٢]

قال عقبه: وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح

مع أن المتصل جاء من رواية الثقات، إلا أنه نص على ضعفه ورده لمخالفته الأصح الذين أرسلوه، فلم يقبل الزيادة هنا[٣].

٣.المبحث الثاني:

١.٣.المطلب الاول:-ابرز علماء الحديث في علم العلل واشهر كتبهم

صنف أئمة علماء الحديث في هذا الفن كتبا حافلة، اذكر بعضها

١-التاريخ والعلل، ليحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدوري، حققه وعلق عليه العلامة الدكتور احمد محمد نور سيف.[٤]

٢-العلل، لعلي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤ هـ) وله كتب كبيرة في العلل طبع منها سنة (١٣٩٢ هـ) برواية، محمد بن احمد بن معروف بابن البراء، وحققه الدكتور محمد مصطفى الاعظمي، يمتاز الكتاب ببعض أصول علم العلل وطبقات الرواة في مختلف الأمصار.[٥]

٣-العلل، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). وقد روى عدد من تلاميذ الإمام احمد تأليف جمعوها من كلامه، وقد طبع منها كتاب، العلل، ومعرفة

اخرجه صحيح البخاري (كتاب العلم /باب فضل من علم وعلم)(٧٩/١)رقم٥٠٢٠. واخرجه صحيح مسلم (كتاب الفضائل / باب مثل مابعث به النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى والعلم)(٨٢/٤) رقم٢٢٨٢. [١]

سنن الترمذي (كتاب الجنا /باب المشي امام الجنازة)(٣٣/٣) رقم (١٠٠٧) وقال حديث حسن. [٢]

تحفة الاحوذي(٨٤/٢). [٣]

١٤-نزهة النظر لابن حجر ص١١٩.

١٥-المقدمة لابن الصلاح ص٣٧٨..

١٦ تدريب الراوي للسيوطيص٢٥٥.

الرجال رواية ابنه عبد الله عنه، والجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية ابنيه عبد الله وصالح وتلميذيه المروزي والميموني كلهم عنه.

٤-العلل، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٠ هـ) ويوجد كثير من علم البخاري من علل الحديث في جامع الترمذي وفي العلل الكبير للترمذي أيضا، وقد ذكر الإمام الترمذي. بان أكثر ما ذكره في جامعه من العلل والرجال مما سال عنه محمد بن إسماعيل البخاري.[١]

٥-التمييز، للإمام مسلم بن حجاج (ت ٢٦١ هـ) ألفه كما بين في مقدمته لسببين

بيان أن جرح الرجال ليس غيبة، وانتقاد من زعم أن عمل المحدثين في تميز خطأ الروايات من صوابها ادعاء علم غيب لا يوصل إليه .

والكتاب مهم حققه وعلق عليه الدكتور محمد مصطفي الأعظمي، وسبق الحافظ ابن رجب فاقتبس معظم محتوياتها في شرحه لعلل الترمذي.[٢]

العلل، لأبي بكر الاثرم (ت ٢٧٣ هـ) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة

المطلب الثاني

أسباب العلة:- وتقسم إلى فرعين

الفرع الأول: السبب الأصلي للوهم

السبب الأصلي للعلة هو الوهم وقد أشار إليه أئمة الاصطلاح في بحثهم في العلل، واكتفوا به لأنه هو الأصل .

والوهم والسهو والنسيان من جبلة الإنسان لذلك، سمي انسانا على قول لبعض اللغويين، ومن هنا لم يسلم من الوهم والغلط احد من الأئمة كما نبه الإمام الترمذي قال: (لم يسلم من الخطأ والغلط كبير احد من الأئمة في حفظهم)

قال ابن معين يحيى بن زكريا بن أبي زائدة كيس، (لا اعلم أخطأ معي إلا في حديث واحد)

قال ابن معين (من لم يخطا فهو كذاب) قال ابن معين (لست أعجب ممن يحدث فيخطأ، وإنما أعجب ممن يحدث فيصيب)[٣]

الفرع الثاني / الأسباب الفرعية للوهم

للكلام عن الأسباب الفرعية يتطلب مني مطلبا كبيرا جدا وأنا هنا سوف أورد فقط الأسباب الفرعية للوهم وهي:

١- الاختلاط ٢- قلة الصحة للشيخ ٣- الرواية بالمعني٤- اختصار الحديث ٦- التدليس ٧- اشتباه الاسم أو الكلمة ٨-التصحيف.

---

[٢] الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكنتي، ص١٤٧/

[٣] الرسالة المستطرفة، محمد بن جعفر الكنتي ص١٤٧.

الفصل الثاني

المبحث الاول:- طرق الحديث الموصولة

المطلب الاول: الطريق الاول ابو سعيد الخدري

أخرجه أبو بكر الدينوري في (المجالسة ٣١٦٠)، والدار قطني في (السنن: ٣٠٧٠)، والحاكم في (المستدرك: ٢٣٧٣)، والبيهقي في (الكبرى: ١١٣٨٤)، وابن عبد البر في (التمهيد ٥٣١/١٢ ت بشار) وغيرهم بنفس اسانيدهم..

يرويه الدينوري، والدار قطني، والحاكم والبيهقي جميعهم من طريق: عثمان بن محمد، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً...

ويرويه ابن عبد البر من طريق: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن الفرج، عن أبيه، حدثنا الحسن بن سليمان، قال: حدثنا عبد الملك بن معاذ النصيبي، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي بمثله.[١]..

دراسة أسانيده:

ـ في طريق الدينوري، والدار قطني والحاكم عثمان بن محمد بن ربيعة، قال فيه عبد الحق الإشبيلي: الغالب على حديثه الوهم

وقال ابن عبد الهادي الحنبلي: لا أعرف حاله .[٢]

فيكون بناء على ذلك ضعيفاً لسبر عبد الحق لمروياته وحكمه بأن الغالب على حديثه الوهم، ولعل ابن عبد الهادي لم يطلع على كلام الإشبيلي كما هو ظاهر عبارته، أو لعله اطلع عليه ولم يعتبرها كافية لتضعيفه، والله أعلم

المطلب الثاني:الطريق الثاني: طريق ابن عبد البر

عبد الملك بن معاذ النصيبي، قال فيه ابن القطان الفاسي: وعبد الملك هذا لا تعرف له حال، ولا أعرف من ذكره.[٣]

أقول: أحمد بن المهندس لم أقف على أحد وثقه، سوى قول الذهبي في السير: كان ثقة خيرا تقيا.[٤]

ولا يعتمد في مثل هكذا ترجمة منقبية على توثيق هكذا راو، ومما يقوي عدم صحة الرواية عن عبد الملك، قول البيهقي: تفرد به عثمان بن محمد عن الدراوردي [٥]. ثم ذهب أن الرواية صحيحة عن عبد الملك، فإن هذا لا يعني صحتها عن عبد الملك بانه مجهول.

فإن قيل: لم يتفرد فيه عبد الملك، بل تابعه عليه عثمان عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، فكيف حكمتهم عليه بالضعف؟

قلنا: يستبعد أن يروي عبد العزيز هكذا حديث بإسناد ثم يغفل الثقات من أصحابه عن روايته! أو

---

[١] الاحكام الوسطى (٥٠/٢)

[٢] تنقيح التحقيق (٦٨/٥)

[٣] بيان الوهم والايهام(١٠٣/٥).

[٤] سير اعلام النبلاء (٤٦٢/١٦).

[٥] السنن الكبرى(٣٨٥/٤).

يفوتهم! خاصة وهو مشتهر بالرواية كثيرها، ولذلك أهمله أصحاب الأصول ولم يروه أحد منهم، وقد توهم من عزاه لابن ماجه، كما قال الزيلعي: ووهم شيخنا علاء الدين مقلدا لغيره، فعزاه لابن ماجه من حديث الخدري.[١]

ثم ذهب أنه قد صح عن عبد العزيز ــ مع كون ذلك بعيدا ــ فإنه قد خالف في إسناده مالكاً، ومالك مالك! ولا شك أن مالك مقدم عليه في الحفظ والإتقان، لذلك قال الحافظ ابن عبد الهادي متعقبا الحاكم في تصحيحه للإسناد: وقد رواه الحاكم وزعم أنه صحيح الإسناد، وفي قوله نظر! والمشهور فيه الإرسال، كذلك رواه مالك، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه مرسلاً، والله أعلم .[٢]

وستأتي رواية مالك المحفوظة.

١- قول الحاكم: (على شرط مسلم

قال الحاكم عقب روايته للحديث: صحيح الإسناد على شرط مسلم. وهذا من أوهامه فإن مسلماً لم يخرج لعثمان بن محمد، قال الشيخ الألباني: وأما الحاكم فقال: (صحيح الإسناد على شرط مسلم) ووفقه الذهبي، قلت ــ الألباني ــ هذا وهم منهما معاً، فإن عثمان هذا مع ضعفه لم يخرج له مسلم أصلا .[٣]

أقول: هو وهم من الحاكم فقط، لا منهما معاً، فإن الذهبي لم يقل ذلك، إنما لخص كلام الحاكم فقط، وسكوته لا يلزم منه إقراره للحاكم لأنه ملخص للكتاب، أما توهيم الحاكم فهو كما قال الشيخ الألباني.

٢-عبادة بن الصامت:-

أخرجه عبد الله بن أحمد (زيادات المسند: ٢٢٧٧٨)، وابن ماجه في (سننه: ٢٣٤٠)، والشاشي في (مسنده: ١١٩٩)، والبيهقي في (السنن الكبير: ١١٨٧٧)، جميعهم من طريق: فضيل بن سليمان، قال: حدثنا موسى بن عقبة، قال: حدثنا إسحاق بن يحيى بن الوليد، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً.

في إسناده ثلاثة علل:-

الأولى: ضعف فضيل بن سليمان النمري

قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: لين الحديث، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بقوي.[٤]

الثانية:جهالة إسحاق هذا! لم يوثقه أحد سوى ذكر ابن حبان له في الثقات كعادته في كتابه [٥]، ولكن قال الذهبي: قال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة .[٦]

---

[١] نصب الراية (٣٨٥/٤).
[٢] تنقيح التحقيق (٦٨/٥).
[٣] ارواء الغليل(٤١٠/٣).
[٤] ينظر تهذيب الكمال للمزي (٢٧١/٢٣).
[٥] الثقات لابن حبان(٢٢/٤).
[٦] ميزان الاعتدال(٢٠١/١).

أقول: ليست عبارة ابن عدي هكذا! واختصار الحافظ الذهبي أخل بقصد ابن عدي، فإن ابن عدي قال: حدثنا أبو أيوب العطار سليمان بن الحسن بالبصرة، عن أبي كامل الجحدري، عن فضيل، وعامتها غير محفوظة [١]. فكلام ابن عدي هنا حول روايته من طريق فضيل، وفضيل معروف بالضعف كما تقدم، وكذلك وهم كل من نقل هذه العبارة بعد الذهبي كالحافظ ابن حجر وغيره.

الثالثة: الانقطاع بين إسحاق بن يحيى، وعبادة بن الصامت:

قال البخاري: إسحاق لم يلق عبادة [٢]، وقال ابن عساكر: وأظن إسحاق لم يدرك جده [٣]. وكذلك قال المزي.[٤]

وأخرج الحديث ابن عساكر في (تاريخه: ١١٤/٢٣) من طريق: سهل بن سقير الخلاطي، حدثنا يوسف بن خالد السمتي، حدثنا موسى بن عقبة، به.

وفيه سهل بن سقير، قال فيه الخطيب: كان كذابا، يضع الحديث.[٥]

المطلب الثالث:- الطريق الثالث عن ابو هريرة:

أخرجه الدار قطني في (سننه: ٤٥٤٢) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: أراه قال: عن ابن عطاء، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ابن عطاء هو: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم.[٦] .

قال الزيلعي رحمه الله بعد تخريجه للحديث: وأبو بكر بن عياش مختلف فيه .[٧]

أقول: كان الأولى أن يعله بضعف ابن عطاء، فإن العلماء أجمعوا على ضعفه، بخلاف أبي بكر بن عياش فإن كثيرا من العلماء قبلوا حديثه ووثقوه وهذا الراجح من قولي العلماء،

والله اعلم.

المطلب الرابع: طريق ثعلبة بن ابي مالك:

أخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني: ٢٢٠٠)، والطبراني في (المعجم الكبير: ١٣٧٨) كلاهما من طريق: يعقوب بن حميد بن كاسب، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن صفوان بن سليم، عن ثعلبة بن أبي مالك مرفوعاً.

فيه علتان:-

الأولى: ضعف يعقوب بن حميد بن كاسب:

---

١ الكامل في الضعفاء (١٨١/٢).
٢ اكمال تهذيب الكمال(١٢٠/٢).
٣ نقله الزيلعي عنه في نصب الراية (٣٨٤/٤).
٤ تهذيب الكمال (٣٩٤/٢).
٥ تلخيص المتشابه (٥٦٣/١).
٦ ميزان الاعتدال (٤٥٣/٤).
٧ نصب الراية (٣٨٥/٤).

قال ابن معين: ليس بشيء، ومرة: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سألت ابا زرعة عن يعقوب بن كاسب فحرك رأسه قلت: كان صدوقا في الحديث قال هذا شروط، وقال: في حديث رواه يعقوب: قلبي لا يسكن على ابن كاسب، وقال النسائي: ليس بشيء.[1].

الثانية: إسحاق بن إبراهيم هذا: هو ابن سعيد الصواف المدني

قال فيه أبو زرعة: ليس بقوي، منكر الحديث، وقال أبو حاتم: لين الحديث.[2]

الطريق الخامس جابر بن عبد الله الأنصاري:المطلب الخامس

أخرجه الطبراني في (الأوسط: ٥١٩٣): حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل قال: حدثنا حيان بن بشر القاضي، قال: حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

علته: عنعنة محمد بن إسحاق، فإنه يدلس كثيراً ولا يقبل منه حتى يصرح بالسماع، قال الحافظ ابن حجر: مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما.[3]

المطلب السادس: الطريق السادس عبد الله بن عباس:

روي عنه موقوفاً ومرفوعاً

أما المرفوع:-

فقد أخرجه يحيى بن آدم في (الخراج: ٣٠٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (قاله الزيعلي في نصب الراية:(٣٨٤/٤)، وأحمد في (مسنده: ٢٨٦٥)،وابن ماجه في (سننه: ٢٣٤١)، وأبو يعلى في (مسنده: ٢٥٢٠)، والطبراني في (الأوسط: ٣٧٧٧)، والدار قطني في سننه: ٤٥٤٠

بطرق مختلفة مدارها عكرمة!

أما الطريق الأول: يرويه يحيى بن آدم عن إسماعيل بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً.

وأما الطريق الثاني: يرويه أبو يعلى والدار قطني جميعهم من طريق إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن حصين... به

في إسناد يحيى بن آدم: إبراهيم بن أبي يحيى: وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ــ واسمه سمعان ــ ينسب إلى جده

---

[1] ينظر الجرح والتعديل(٢٠٧/٩) ، والضعفاء للنسائي

[2] الجرح والتعديل (٢٠٦/٢).

[3] طبقات المدلسين ص٥١.

قال يحيى القطان: سألت مالكاً عنه: أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه، وقال يحيى القطان: كذاب وقال أحمد بن حنبل: لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة، لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه . وقد أجمعوا على تضعيفه وترك حديثه.[١]

وأما إسناد أبي يعلى والدارقطني فقد قال عبد الحق الإشبيلي عن إسناد الدارقطني:

وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل هو ابن أبي حبيبة، يوثقه أحمد بن حنبل، وقد ضعفه أبو حاتم، وقال: منكر الحديث، لا يحتج به.[٢].

وهذا وهم منه، فإن الذي في إسناد الدارقطني وأبي يعلى ليس ابن أبي حبيبة، بل هو ابن إسماعيل بن مجمع المدني، فإن أبا يعلى والدارقطني يرويانه من طريق: عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن حصين...

وعبيد الله بن موسى إنما يروي عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع المدني.[٣] ولعل الوهم وقع لأجل شهرة رواية ابن أبي حبيبة، عن داود بن حصين، والله أعلم، وإبراهيم بن مجمع هذا ضعيف، قال فيه يحيى بن معين: ضعيف، ليس بشيء، ومرة: لا شيء، وقال أبو نعيم: لا يسوى حديثه فلسين، وقال البخاري: كثير الوهم، وقال أبو حاتم: كثير الوهم، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به وهو قريب من ابن أبي حبيبة، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه.[٤].

وفي كل هذه الطرق علة تجمعها وهي: ضعف داود بن الحصين في عكرمة، قال علي بن المديني: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث.[٥]

الطريق الثالث:

يرويه أحمد، وابن ماجه: من طريق عبد الرزاق عن معمر، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا.

والطبراني من طريق: محمد بن ثور، عن معمر، به.

وقال الزيعلي: وكذلك رواه عبد الرزاق في مصنفه.[٦] .

ولم أقف عليه في المصنف له، وعلى كل حال فإن إسناده ضعيف، فيه جابر بن يزيد الجعفي، واختلف العلماء فيه والراجح أنه ضعيف ، وحتى من وثقه اشترط تصريحه في السماع إشارة إلى كثرة تدليسه، فإن شعبة معروف بدفاعه عن جابر

---

١ ينظر تهذيب الكمال((١٨٦/٢).

٢ الاحكام الوسطى (٣٥٢/٣).

٣ سنن ابن ماجه (٢٢٥٠) وتهذيب الاثار للطبري (٥٥٥/١) وتهذيب الكمال (١٤٦/١٩).

٤ تهذيب الكمال (٤٦/٢-٤٧).

٥ الجرح والتعديل (٤٠٩/٣).

٦ نصب الراية (٣٨٤/٤).

مع ذلك فإنه قال: إذا كان قال: حدثنا و سمعت، فهو من أوثق الناس.[١].

وهذا منتف هنا، فإنه لم يصرح بسماعه من عكرمة

الطريق الرابع:

أخرجه ابن أبي شيبة قال: حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا زائدة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً

أقول: وهذا إسناد ضعيف، فإن سماك ــ وإن كان ثقة ــ إلا أن الأئمة قد تكلموا في روايته عن عكرمة خاصة، قال يعقوب بن شيبة: قلت لابن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، وقال يعقوب: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين.[٢].

الوجه الموقوف:

أخرجه الطبراني في (الكبير: ١١٥٧٦) قال: حدثنا أحمد بن رشدين المصري، حدثنا روح بن صلاح، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً.

وهذا إسناد ضعيف، لضعف روح بن صلاح، قال فيه ابن عدي: ضعيف [٣]. وقد اضطرب في هذا الحديث فرواه بأكثر من وجه كما سيأتي في حديث عائشة..

المطلب السابع:- الطريق السابع أم المؤمنين عائشة:

أخرجه الطبراني في (الأوسط: ٢٦٨، ١٠٣٣)، والدار قطني في (سننه:)٤٥٣٩

الإسناد الأول:

قال الطبراني (٢٦٨): حدثنا أحمد بن رشدين، حدثنا روح بن صلاح، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، عن أبي سهل، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً

تقدم في الصفحة السابقة حال روح بن صلاح، وأنه اضطرب في هذا الحديث.

الإسناد الثاني:

قال الطبراني (١٠٣٣): حدثنا أحمد، حدثنا عمرو بن مالك الراسبي، حدثنا محمد بن سليمان بن مسمول، عن أبي بكر بن أبي سبرة، عن نافع بن مالك، حدثنا أبو سهيل، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً وإسناده ضعيف، لضعف محمد بن سليمان بن مسمول، قال البخاري: سمعت الحميدي يتكلم في محمد بن مسمول، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ضعيف الحديث كان الحميدي يتكلم فيه، وقال النسائي: مكي ضعيف، وقال ابن

---

[١] تهذيب الكمال (٤٦٥/٤)و الكمال في اسماء الرجال (٤٨٦/٣).

[٢] تهذيب التهذيب (٤٣٩/٥).

[٣] الكامل في الضعفاء (٦٤/٤).

عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه متنا أو إسنادا[١]

وأبو بكر بن أبي سبرة ضعيف جداً، واتهموه بالوضع، قال أحمد بن حنبل: يضع الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في جملة من يضع الحديث.[٢]

الإسناد الثالث:

قال الدارقطني (٤٥٣٩): حدثنا محمد بن عمرو بن البختري، حدثنا أحمد بن الخليل، حدثنا الواقدي، حدثنا خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة مرفوعاً.

فيه الواقدي متروك الحديث وحاله أشهر من أن ننقل فيه أقوال علماء الجرح والتعديل.[٣].

المطلب الثامن: الطريق الثامن عمرو بن عوف:

لم أقف عليه مسنداً، إلا أن ابن عبد البر قال: ورواه كثير بن عوف، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإسناد كثير هذا، عن أبيه عن جده، غير صحيح، وأما معنى الحديث فصحيح في الأصول .[٤]

فهو معلق كما ترى، وليس له من شبهة الاتصال إلا الخيال، ولكن مع فرض ثبوته عن كثير، فإنه ضعيف كما قال ابن عبد البر، وذلك لضعف كثير فقد قال فيه الشافعي: ذاك أحد الكذابين، أو أحد أركان الكذب، وقال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف الحديث، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على وجه التعجب، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.[٥]

فهذا إسناد منكر جدا، والله أعلم.

المبحث الثاني:- طرق الحديث المرسلة

روي هذا الحديث مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريقين

المطلب الاول: مرسل من يحيى بن أبي عمارة

أخرجه مالك في الموطأ (٢٧٥٨ ت. عبد الباقي)، وعنه الشافعي في (مسنده: ١٤٩٣ بتحقيق شيخنا: ماهر الفحل)، والبيهقي في (معرفة السنن: ١٢٢٥٥) من طريق الشافعي، عن مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه مرفوعاً.

---

[١] الجرح والتعديل (٢٦٧/٧). والكامل في الضعفاء (٤٢٩/٧).

[٢] تهذيب الكمال (١٠٢/٣٣).

[٣] تهذيب الكمال (١٨٠/٢٦).

[٤] التمهيد (٥٢٩/١٢).

[٥] تهذيب الكمال (١٣٦/٢٤).

وهذا مرسل، فإن يحيى تابعي، وقد وصل في طرق أخرى وهماً كما تقدم بيانه.[١] .

قال ابن عبد الهادي: والمشهور فيه الإرسال، كذلك رواه مالك، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه مرسلاً،[٢] والله أعلم.

الثاني:- واسع بن بن حبان المطلب

أخرجه أبو داود في (المراسيل: ٤٠٧) قال: حدثنا محمد بن عبد الله القطان، حدثنا عبد الرحمن يعني: ابن مغراء، حدثنا محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان وفيه قصة لأبي لبابة والشاهد منه مرفوعاً بلفظ (فإنه لا ضرر في الإسلام ولا ضرار .(

عبد الرحمن بن مغراء اختلف أهل العلم فيه، فضعفه بعضهم وحسن حاله آخرون، قال عثمان بن أبي شيبة: رأيت أبا خالد الأحمر يحسن الثناء على أبي زهير، وقال: طلب الحديث قبلنا وبعدنا، وقال أيضا: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق..

وقال علي بن المديني: عبد الرحمن بن مغراء ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش ست مئة حديث تركناه، لم يكن بذاك، قال ابن عدي: وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقال الحكم أبو أحمد: حدث بأحاديث لم يتابع عليها.

أقول: ويمكن الجمع بين أقوال العلماء بأن ضعفه خاص في الأعمش، وأنه في غير الأعمش صدوق حسن الحديث كما في حدثنا هذا إلا أنه قد خالف في هذا الحديث من هو أوثق منه وأحفظ، فقد رواه محمد بن سلمة الباهلي عن محمد بن إسحاق بزيادة جابر بن عبد الله في إسناده، ولم يذكر فيه القصة، ولعل الرواية الراجحة هي التي رواها ابن سلمة، فتكون رواية ابن مغراء هذه شاذة، وتبقى علة تدليس ابن إسحاق كما تقدم في حديث جابر[٣]، والله أعلم.

خلاصة البحث:المطلب الثالث

الحديث قد روي من ثمانية طرق مسندة، واثنان مرسلة

أما الطرق المسندة:

الطريق الأول أبي سعيد الخدري

ضعيف، لضعف الرواة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ولمخالفة الأرجح وهو الطريق المرسل.

الطريق الثاني عبادة بن الصامت:

فيه ثلاثة علل:

١-ضعف الفضيل بن سليمان

---

[١] ينظرص١٤-١٥ من البحث هذا.

[٢] تنقيح التحقيق (٤/٦٨).

[٣] تنقيح التحقيق (٤/٦٨-٦٩).

٢- جهالة حال إسحاق بن الوليد

٣- الانقطاع بين إسحاق وجده عبادة

الطريق الثالث أبو هريرة:

تفرد به يعقوب بن عطاء وهو ضعيف.

الطريق الرابع ثعلبة بن أبي مالك:

فيه علتان:

١- ضعف يعقوب بن حميد بن كاسب

٢- ضعف إسحاق بن إبراهيم الصواف

الطريق الخامس جابر بن عبد الله:

فيه عنعنة محمد بن إسحاق وهو كثير التدليس عن الضعفاء.

الطريق السادس عبد الله بن عباس:

فيه أربعة أسانيد مرفوعة علة كل واحد منها

١- ضعف إسماعيل بن أبي يحيى المدني

٢- ضعف إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع

٣-ضعف جابر بن يزيد الجعفي + تدليسه

٤- رواية سماك عن عكرمة مضطرب

الطريق السابع أم المؤمنين عائشة:

فيه ثلاثة أسانيد علة كل واحد منها:

١- ضعف روح بن صلاح + اضطرابه في هذا الحديث

٢- ضعف محمد بن سليمان بن مسمول

٣-ضعف عمر بن محمد الواقدي

الطريق الثامن عمرو بن عوف:

فيه علتان:

١- ضعف كثير واتهامه بالكذب

٢- انقطاع الرواية، فإنها لم تقع مسندة، ولعل العلماء أهملوا إسنادها لحال كثير

الطريق المرسلة

الطريق الاول يحيى بن أبي عمارة:

مرسل، فإن يحيى تابعي.

الطريق الثاني: واسع بن حبان:

فيه علتان:

وهم ١- ابن مغراء فيه. ٢ـ عنعنة ابن إسحاق

- مناقشة تصحيح الشيخ الألباني رحمه الله له

قال الشيخ الألباني: فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث قد جاوزت العشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداتها، فإن كثيراً منها لم يشتد ضعفها، فإذا ضم بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى .

أقول: فيه نظر من عدة وجوه، منها

١-لا نسلم للشيخ بأن كثيراً منها لم يشتد ضعفها، بل غالبها فيها متروكون وعبارة عن أوهام وأخطاء من الرواة بل حتى حديث أبي سعيد

الخدري الذي هو أقوى الموجود، فقد حكم الشيخ نفسه عليه بالوهم إذ قال في الوجه المرسل: وهذا هو الصواب من هذا الوجه .

وكذلك إعلال الشيخ لحديث السيدة عائشة بوجود أبي بكر بن أبي سبرة فيه وهو متهم بالوضع.[١]

٢ــ كثرة الطرق لا تقوي الحديث دائماً خاصة إن كانت هذه الكثرة ناتجة عن أوهام الرواة، كما قال الإمام أحمد: المنكر أبدا منكر، وهذا الحديث قد كثرت طرقه نتيجة أوهام الرواة، وبعضها يتفرد بروايتها كذابون أو متروكون فلا يتلفت لكثرتهم، وهذه طريقة الأئمة المتقدمين في التعامل مع الكثرة فهذا حديث تخليل اللحية يروى فيه ثلاثين حديثاً، ويقول فيه الإمام أحمد: روي فيه أحاديث، ليس يثبت فيه حديث [٢]، ويقول أبو حاتم الرازي: لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في تخليل اللحية حديث[٣].

وما أحسن قول الزيعلي: بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفا.[٤].

هذا والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وسلم

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الموسوم بـــ «كشف الخفايا عن علل حديث لا ضرر ولا ضرار»، تبيّن أن دراسة العلل الحديثية لهذا الحديث الشريف تُعدّ من المسائل الدقيقة في علم علل الحديث، لما يكتنف طرقه من تنوع في الأسانيد، واختلاف في صيغ الرواية، مما استدعى عناية النقاد بتمحيصها وجمع طرقها والحكم عليها.

وقد ظهر من خلال هذا البحث أن حديث «لا ضرر ولا ضرار» وإن اختلفت طرقه من حيث الاتصال والانقطاع، إلا أن مجموعها يعضد بعضها بعضًا، مما جعل جمهور المحدثين يحكمون عليه بالقبول، ويعدّونه من الأحاديث التي ترتقي إلى درجة الحسن لغيره، بل من الأصول الجامعة التي كثر اعتماد الفقهاء عليها في استنباط الأحكام.

كما كشفت الدراسة أن العلل الواردة في بعض طرق الحديث لا تنال من أصله، وإنما هي علل جزئية تتعلق ببعض الأسانيد دون غيرها، وأن منهج المحدثين في التعامل معها قائم على الجمع والمقارنة والترجيح، وهو ما يُظهر دقة هذا العلم وعمق منهج النقد عند أئمة الحديث.

وبذلك يتضح أن هذا الحديث الشريف قد اجتمع له القبول العلمي من جهة الصناعة الحديثية، والانتشار الفقهي من جهة الاستدلال، حتى صار قاعدة كبرى من القواعد الشرعية التي تُبنى عليها

---

[١] إرواء الغليل ٣/ ٤٠٨ ــ ٤١٣)

[٢] مسائل ابي داود(٤٠).

[٣] العلل لابن ابي حاتم الرقم ١٠١.

[٤] نصب الراية (٣٦٠/١).

أحكام كثيرة في أبواب المعاملات والحقوق ودفع الضرر.

فإن هذا البحث يؤكد أهمية دراسة العلل الحديثية في إبراز الجوانب العلمية الدقيقة للسنة النبوية، وبيان منهج المحدثين في حماية النصوص من الوهم والاضطراب، مما يعزز الثقة بالمنهج الحديثي الأصيل، ويفتح المجال لمزيد من الدراسات المتخصصة في هذا الباب.

المصادر والمراجع

1. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

- البخاري: صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

2. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (ت: ٤٥٨هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق، عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، ط١، ١٩٩١م.

- البيهقي، الخلافيات بين الإمامين الشافعي، وأبي حنيفة وأصحابه، تحقيق ودراسة، فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود النحال، ط١، دار الروضة، مصر – القاهرة، ٢٠١٥.

- البيهقي، السنن الكبير، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٣ م.

3. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، (ت: ٢٧٩هـ)، علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع، أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ١٤٠٩هـ.

- الترمذي، الجامع الكبير – سنن الترمذي، تحقيق، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م.

4. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، (ت: ٢٥٩هـ)، أحوال الرجال، تحقيق، عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكاديمي – فيصل آباد، باكستان.

5. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق، مسعد عبد الحميد السعدني، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، (١٤١٥هـ.(

6. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، ط١، الناشر: طبعة مجلس دائرة

المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت،١٩٥٢م.

7. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تقريب الثقات، تحقيق د. خليل إبراهيم شيحة، ط:١، دار المعرفة ــ بيروت ــ ٢٠٠٧م.

– ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، ١٣٩٦هـ.

8. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق، السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة – بيروت.

– ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق، بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠١١م.

– ابن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق، أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط١، مؤسسة قرطبة – مصر، ١٩٩٥م.

– ابن حجر، لسان الميزان، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، ط١، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢ م.

– ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق، وصي الله بن محمد عباس، ط٢، الناشر: دار الخاني، الرياض، ٢٠١٠م.

– ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، الناشر بومياي – الهند، الطبعة الأولى ١٩٨٨. المكتب الإسلامي – دار الخاني ــ الرياض ١٩٨٨.

– ابن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الارناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

9. خلف، نجم عبد الرحمن، مُعجمُ الجَرْح والتعديل لرجال السُّنن الكُبرَى، مَع دراسة إضافية لمنهج البيهقي في نَقد الرّواة في ضَوء السُّنن الكبرى، ط:١، الناشر: دَارُ الراية للنشر والتوزيع،١٩٨٩ م.

10. الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم القزويني (ت: ٤٤٦هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق، محمد سعيد عمر إدريس، ط١، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٠٩.

11. الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت ، ١٣٨٦ – ١٩٦٦.

12. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف

الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط:٣، ١٩٨٥م.

– الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق، حماد بن محمد الأنصاري، ط٢، مكتبة النهضة الحديثة – مكة، ١٩٦٧م.

– الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق، عبد الفتاح أبو غُدّة، ط٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٤١٢هـ.

– الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٦٣م.

– الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٦٣م.

13. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، ط٥، الناشر: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م.

14. الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد (ت: ٧٦٢هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، تحقيق، محمد عوامة، ط١، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، ١٩٩٧م.

15. الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، الأندلسي (ت:٥٨١ هـ)، الأحكام الوسطى من حديث النبي – صلى الله عليه وسلم –تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م.

16. ابن أبي شيبة، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق، كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٠٩هـ.

17. ابن عبد الهادي شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٤٤ هـ)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط١، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، ٢٠٠٧ م.

18. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط١، الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ١٩٩٧م.

19. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق، بشار عواد معروف، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٠.

20. مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

21. ابن معين، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق، أحمد محمد نور سيف، ط١، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ١٩٧٩م.

22. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، موسوعة المعلمي اليماني وأثره في علم الحديث المسماة «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني»، تأليف، أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، ط١، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠ م.

– المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ط٢، الناشر: المكتب الإسلامي، ١٩٨٦م.

23. ابن ملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط١، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض– السعودية، ٢٠٠٤م.

24. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل)، ط:١، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان، ٢٠٠١م .

25. نويهض، عادل، معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» ط٣، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت –لبنان، ١٩٨٨ م.